المصـــــدر : المجلة
التـــاريخ : 29-01-2006 العـــدد : 1355
الصفحـات : 23 المسلسل : 9

توازن العلاقات

ربما تقرأ الزيارة والجولة الاقتصادية لخادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز الى آسيا قراءة مختلفة من حيث انها الزيارة الخارجية الاولى للملك عبد الله منذ تسلمه الحكم في المملكة العربية السعودية.

والامر الآخر الذي يكتسب اهمية كبيرة ان الدبلوماسية السعودية كانت واضحة في برنامج الزيارة عندما جعلتها ذات بعد اقتصادي وفني بالدرجة الاولى مع عدم انكار اهمية اقتصادات الدول الآسيوية ومكانتها التأثيرية في القرار الاقتصادي والسياسي الدولي.

ويبدو ان الجولة جاءت ايضا انعكاسا لقراءات واقعية ومستقبلية من لدن القرار السعودي بضرورة الاستفادة القصوى من الوفر المالي الذي تحقق في موازنة العام الجاري، والانفتاح على طريقة التغيير الآسيوية في البناء والتنمية التي هي الاقرب في معطيات من دول الخليج، حيث لم يمنع الوضع الاجتماعي من حدوث نقلة اقتصادية وتقنية ومعرفية متميزة وهو الباب الذي قد تسفر عنه هذه الجولة من حيث توقيع العديد من الاتفاقيات والعقود المشتركة، خاصة ان العالم أجمع اصبح منذ فترة طويلة متشابكا ومعتمدا على بعضه بعضا وان العديد من الشركات الكبرى نقلت مصانعها الى اسيا لاعتبارات عدة تمثلت بانخفاض كلفة العمل والقدرة على الانتاج ووفرة الخبرات والسوق الكبير.

وتأتي هذه الزيارة ضمن ادراكات السعودية ودول الخليج بعامة لأهمية التوازن في العلاقات الاقتصادية الدولية، خاصة بعدما انضم بعض من هذه الدول في مقدمتها السعودية لمنظمة التجارة العالمية الامر الذي يؤكد ان السياسة الخارجية السعودية ستشهد في الفترات المقبلة توظيفا واستثمارا افضل للعلاقات الاقتصادية مع العالم الخارجي على اعتبار ان القوة والفعل الاقتصادي هما المحرك الاساس للعوامل السياسية المختلفة.

وعلى ما يبدو ان وفدا فنيا سعوديا متقدما قد استبق الزيارة والجولة الآسيوية، مما يعطي انطباعا بأن الجولة ليست ذات ابعاد سياسية، بل هي تتويج لشكل آخر من العلاقات الدولية الذي في حسبانه تعزيز وتوطيد العلاقات الاقتصادية مع تكتلات آسيوية متفردة، واستطاعت خلال سنوات فقط من المنافسة في السوق العالمي.

الشراكة السعودية الآسيوية متحققة في العديد من المجالات الاقتصادية وان ثمة قضايا ووحدات ومصادر مشتركة يمكن توظيفها وتحقيق جانب مهم من التكامل فيها، وبخاصة للصين والهند باعتبارهما قوى اقتصادية ناهضة وايضا سياسية مؤثرة.

بالطبع هذه الجولة لن تمر مرور الكرام، بل سوف تكون عنوانا لمرحلة قادمة من العلاقات الاستراتيجية، مع احتفاظ ومحافظة السعودية على سياساتها التقليدية الهادئة والمتوازنة مع جميع القوى الدولية البعيدة كل البعد عن سياسات التحالف والاستقطاب ■

المصـــــدر : المجلة
التـــاريخ : 29-01-2006 العـــدد : 1355
الصفحـات : 24 المسلسل : 9

موضوع الغلاف

جولة النجـاحات الآسيوية

■ تكتسب جولة خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز في اربع دول اسيوية(الصين والهند وماليزيا وباكستان)اهميتها من انها لا تندرج في اطار الجولات التقليدية التي عادة يقوم بها زعماء الدول وتغلب عليها الجوانب البروتوكولية الاحتفالية، بل تعد نقطة تحول مهمة في ابعادها الثنائية والاقليمية والدولية. ويتفق مفكرون ومحللون سياسيون متخصصون في العلاقات الخليجية الآسيوية على ان اهمية هذه الجولة تنبع من امرين الاول يتمثل بالوزن الدولي الكبير الذي تتمتع به العربية السعودية ولمكانة البارزة التي يتبوؤها خادم الحرمين الشريفين في المجتمع الدولي، والثاني يتمثل بشبه اجماع دولي على ان عواصم الدول الاربع هي بمثابة عواصم المستقبل العالمي، بما يؤشر بجلاء على الاهمية البالغة للمواضيع بمضامينها الاقتصادية والسياسية ذات الابعاد الثنائية والاقليمية والدولية المدرجة على جدول مباحثات خادم الحرمين الشريفين مع قادة هذه الدول.

غير ان اكثر من محلل سياسي يرى ان صدى الجولة الآسيويه سيكون قويا في الغرب على مستوى التعاون وتنسيق المواقف الدوليه بين هذه الدول والمملكة وبرسم تحالفات اقتصادية تزيد من قدرة المملكة على الوصول لاهدافها في مجال تنويع مصادر الدخل واكتساب الخبرات التقنية والعلمية، فان هذه الجولة ايضا تمثل تجسيدا حقيقيا لسياسة المملكة الرامية الى تحقيق شراكة كاملة مع دول كبيرة وواعدة في كل مكان من هذا العالم بما يعزز الدور السعودي السياسي والاقتصادي باعتبار ان هذه الدول الآسيوية قوى اقليمية مهمة تتمتع بامكانات كبيرة اقتصادية وسياسية على المستوى الدولي لها تاثيرها في صنع القرار الدولي، بما سيدعم من مواجهة اختلال الموازنات في المنطقة.

وفي هذا السياق يقول المفكر العربي د. محمد جابر الانصاري ان الحراك العربي من خلال المعبر الخليجي نحو الشرق الجديد مسالة مصير وانه باركان الهند وربما مع الصين واليابان مواجهة اختلال الموازنات في حال تراجع القوى الغربية واتساع دائرة الهيمنة الايرانية، معربا عن ثقته بان ما حققه الملك عبد الله بن عبد العزيز في مبادراته الدولية المتميزة يمكن تحقيقه ايضا في جولته الآسيوية الحالية.

رؤية واضحة ومتوازنة

لسعودية وبما تملكه من رؤية واضحة ومتوازنة في مجال العلاقات الخارجية تستلهم مع طموحاتها ومصالحها الوطنية والقومية ستوظف النجاحات التي ستحققها جولة خادم الحرمين الشريفين في هذه الدول المعروفة بطاقاتها البشرية وامكاناتها الاقتصادية والعلمية بالاضافة الى زيادة رصيد مكتسباتها الوطنية، ستوظفها ايضا في مجال سياساتها في المجال الاقليمي والدولي لنصرة قضايا الامة العربية والاسلامية والدفاع عن القضايا العادلة للعرب والمسلمين وفي مقدمتها القضية الفلسطينية.

سياسة التوجة شرقا

وبحسب دوائر فاعلة فان سياسة ما اصطلح على تسميته التوجه شرقا في ظل التطورات والمتغيرات الدراماتيكية المتلاحقة التي يشهدها العالم وتأثرت بها المنطقة على مدى السنوات القليلة الماضية تنم عن رؤية واضحة وقراءة سليمة من قبل صانع القرار السعودي لهذه المتغيرات والتطورات، فالهند على سبيل المثال المحطة الثانية لجولة خادم الحرمين الشريفين. ستصبح كبر بلد في العالم، وسيتجاوز عدد سكانها عدد سكان الصين خلال اقل من عقدين من الزمن. ففي الهند 66 %من سكن جنوبي اسيا و72 %من المساحة. ولديها رابع اكبر جيش في العالم، وسادس اكبر اسطول في العالم، وتامن اكبر قوة جوية، كما ان الهند تعد الدولة المحورية في جنوبي سيا، اذ انها جارة لكل الدول الست الأخرى وداخلة في تفاعلات قوية مع الدول الست، كذلك فبالاضافة الى كونها دولة نووية وتعد المصدر لاول للموارد البشرية الماهرة بما يمكن القول انها اصبحت وادي سيلكون جديدا يصدر برامج الكمبيوتر المتقدمة فهي تمكنت في السنوات القليلة الماضية من تحقيق اعلى معدلات النمو العالمي، ويتوقع الخبراء الدوليون استمرار هذا النمو في لمستقبل المنظور.

العلاقات السعودية ـ الهندية

ولا تقتصر العلاقات بين الرياض ونيودلهي على الجانب الاقتصادي وحسب فالهند تدرك اهمية الدور الذي تضطلع به السعودية في منطقة الخليج والعالم الإسلامي. فالمملكة هي ارض الحرمين الشريفين، وتتخذ منظمة المؤتمر الإسلامي من مدينة جدة مقرا لها.

وتتمثل اهمية زيارة خادم الحرمين الشريفين الى الهند ليس لكونها تعد زيارة تاريخية حيث انها الأولى لملك سعودي منذ نصف قرن فحسب انها ايضا للاتجاه الذي تخطه الهند نحو التحرر الاقتصادي وتشجيع الاستثمار وكذلك لسعيها للحصول على مقعد دائم في مجلس الامن وبنائها تفاهمات استراتيجية اقليمية وعالمية كالتفاهم الاستراتيجي مع الولايات المتحدة والاتحاد الاوروبي وروسيا. وما حققته من قفزات كبيرة في مجال صناعة برمجيات الحواسيب. يضاف الى هذا كله رصيد المواقف التي كانت تتخذها الهند لمناصرة القضايا العربية.

وتسعى السعودية والهند إلى تطوير العلاقات الثنائية ورفع حجم التبادل التجاري الذي بلغ بين الطرفين 6.7 مليارات دولار وفقا لآخر الإحصائيات، في إشارة قوية لرغبة البلدين توسيع مجالات الشراكة الاقتصادية وتنويع المشاريع الاستثمارية المشتركة.

كما وشهدت العلاقات السعودية ـ الهندية تطورا إيجابيا خلال الأعوام القليلة الماضية في جميع المجالات ووفقا لتقارير إحصائية للقسم التجاري الهندي، فإن الهند تعد رابع اضخم شريك تجاري مع السعودية، كما ظهرت الهند ضمن أكبر الدول المصدرة للعمالة الجيدة والماهرة إلى المملكة خلال السنوات الماضية، حيث يقدر عدد المغتربين الهنود بالمملكة حوالي مليون ونصف المليون شخص. كما ان السعودية تعد السوق الاكبر الخامس عشر في العالم من حيث الصادرات الهندية حيث تستقطب أكثر من 1.76 %من صادرات الهند العالمية بينما تمثل صادرات المملكة للهند نحو 5.5 %من صادراتها العالمية وتمثل الهند المرتبة التاسعة وهي مصدر لحوالى 2.96 %من اجمالي استيرادات المملكة. وتحتوي الواردات الهندية الكبرى من المملكة على النفط ومنتجات بتروكيمياوية. واكد القسم التجاري الهندي أن نمو الاستثمار الثنائي بين البلدين تضاعف بصورة مستمرة ومنذ منتصف عام 2000م، استغل عدد كبير من الشركات الهندية الأنظمة السعودية الجديدة واقامت المشاريع المشتركة أو المشاريع الثانوية المملوكة بالكامل في المملكة. كما شهدت التجارة البينية بين الهند والسعودية ارتفاعا كبيرا ليصل إلى 2.6 مليار دولار خلال عامي 2004 و2005

المصـــــدر : المجلة
التـــاريخ : 29-01-2006 العـــدد : 1355
الصفحـات : 23 المسلسل : 9

مقارنة بستة ملايين في الفترة بين عامي 1963 و1964، عدا عن صادرات النفط السعودية إلى الهند التي تُقدّر بنحو ستة مليارات دولار أخرى. أضف إلى ذلك الاستثمارات المالية والمشاريع المشتركة في المملكة العربية السعودية والهند.

العلاقة مع باكستان

ولا تقل علاقات المملكة مع باكستان اهمية عن علاقاتها مع الهند. فقد ارتفع حجم التبادل التجاري بين الدولتين من 2.127 مليار دولار في عام 2004 إلى 2.832 مليار دولار في عام 2005، في حين بلغت تحويلات العمال الباكستانيين من السعودية خلال السنة المالية 2005 نحو 627.19 مليون دولار أمريكي. كما ترتبط كل من المملكة وباكستان بمعاهدات للتعاون في العديد من المجالات التجارية والاقتصادية والاستثمارية والأمنية والعسكرية ومكافحة الإرهاب.

زيارة تاريخية للصين

وتكتسب زيارة الصين بعدا آخر ووجها جديدا متناسقا مع الروابط الوثيقة التى تربط بين الصين والمملكة، فالرياض وبكين تعملان ليكونا مركزين ذوي ثقل اقتصادي، خاصة بعد انضمام المملكة لمنظمة التجارة العالمية وبروز الصين كقوة اقتصادية مؤثرة في العالم بما يفتح الباب على مصراعيه امام البلدين لتعزيز أواصر العلاقات بينهما وتثبيتها على اسس راسخة ضمانا لمستقبل اقتصادي ناجح. وبحسب خبراء في شؤون العلاقات السعودية الصينية فإن الاتفاقيات الثقافية والاقتصادية والسياسية الناجحة التي وقعتها السعودية خلال زيارات خادم الحرمين الشريفين ابان توليه ولاية العهد ستعزز وتمتن الوجه الجديد للعلاقات بين البلدين.

ويرى الخبراء ان ثمرات التعاون الاقتصادي الجديد بين الدولتين سيكفل للدولتين مزيدا من الرخاء لافتين الى ان تأثيرات التعاون في مجال النفط بين البلدين، خاصة بعدما أقيم الخط الملاحي الذي يربط بين مدينتي الدمام وشنغهاي، حيث بدأت المملكة في تصدير البتروكيماويات للصين وفق اتفاقيات أعطت التبادل التجاري بين البلدين دفعة كبيرة.

وتحتل المملكة العربية السعودية مرتبة الشريك التجاري الأول بالنسبة للصين في منطقة الشرق الأوسط. فقد ارتفع حجم التبادل التجاري بينهما من خمسة مليارات دولار في عام 2002 إلى نحو عشرة مليارات ومائتي مليون دولار في عام 2004. وتأمل الصين أن يرتفع حجم التبادل بينهما إلى الضعف خلال السنوات الخمس القادمة.

وبلغت قيمة صادرات السعودية من النفط للصين نحو أربعة مليارات دولار في عام 2004، بالإضافة إلى زهاء ثلاثة مليارات ونصف المليار من المنتجات البتروكيماوية. ومع الارتفاع المطرد في استهلاك الصين للنفط ومحاولتها زيادة احتياطيها الاستراتيجي إلى مائة مليون برميل من النفط، أي ما يعادل إجمالي استهلاكها في شهر واحد، يبدو من الواضح اتساع وكبر الفرص الاستثمارية المتاحة بين المملكة والصين. فالصين حريصة على توفير إمدادات نفط مضمونة ومستمرة من ناحية، وتسعى إلى توسعة وبناء وتطوير المصافي القديمة وبناء مصاف جديدة لتوفير حاجتها المتزايدة من النفط والغاز، خصوصا بعد أن حققت الصين أحد أعلى معدلات النمو في العالم.

ومع ان الامكانات الاقتصادية الكبيرة التي تتمتع بها كل من الصين والهند لا تتوفر في المشهد الماليزي الا ان ماليزيا تمثل احدى اكثر الاسواق الناشئة تطورا وتقدما في العالم. فقد استطاعت وفي وقت قياسي الخروج من الأزمة المالية التي عصفت باقتصادات دول جنوب شرق آسيا في عام 1997 . 1998، وعادت لتلعب دورا فعالا في السوق العالمية. خلال الفترة الواقعة بين عامي 1991 و2003، وتضاعف حجم التبادل التجاري بين السعودية وماليزيا أربعة أضعاف ليرتفع من 212 مليون دولار إلى 991 مليون دولار، وارتفعت صادرات ماليزيا إلى المملكة من 108 ملايين دولار إلى 408 ملايين دولار. وارتفعت واردات ماليزيا من المملكة من 104 ملايين دولار إلى 583 مليون دولار في الفترة نفسها.

وتسعى ماليزيا التي تعلق الكثير على علاقاتها مع الرياض للحصول على نصيب من قطاع الطاقة الضخم والمياة في المملكة ■